مستقبل توظيف أدوات القوة في السياسة القطرية في ضوء التحديات الداخلية والخارجية

أ.د نوارجليل هاشم na74ar@uomustansiriyah.edu.iq
عبد الحسين عايش لفته abdulhussen.aysh2022@gmail.com
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الملخص:

تسعى دولة قطر الى تحقيق أهداف سياستها الخارجية وتبوّء دور فاعل ومؤثر إقليمياً ودولياً، إعتماداً على ما تملكه من أدوات قوة (سياسية وعسكرية واقتصادية وإعلامية وثقافية)، إذ يضطلع بتوظيفها صانع القرار في السياسة القطرية في كثير من الأحداث السياسية الإقليمية والدولية، إلا أن قطر تتصف بصغر المساحة وقلة السكان، فضلا عن تحديات داخلية وخارجية أخرى بما فيها محدودية قدراتها العسكرية قياسا للقدرات العسكرية لقوتين إقليميتين كبيرتين تحيطان بها هما السعودية وإيران، وأن هذه التحديات تعيق –بنحوٍ أو بآخر– عملية توظيف أدوات القوة في السياسة القطرية، وتفاديا لتداعياتها التي قد تنعكس سلبا على مكانة دولة قطر إقليمياً ودولياً، فإن صانع القرار في السياسة القطرية يحرص على مواجهتها بسياسات واستراتيجيات ذكية، ومن ثم اغتنام الفرص المتاحة وتطوير أدوات قوة الدولة بما يحقق أهداف قطر ومصالحها العليا.

الكلمات المفتاحية: دولة قطر، توظيف أدوات القوة، التحديات الداخلية والخارجية .

Employing the Tools of Power in Qatari Policy in light of Internal and External Challenges

Prof. Dr. Nawarjalil Hashem Abdul Hussein Ayesh Lafta
na74ar@uomustansiriyah.edu.iq abdulhussen.aysh2022@gmail.com
Al-Mustansiriya University / College of Political Science

Abstract:

Qatar seeks to achieve its foreign policy goals and occupy an effective and influential role regionally and internationally, depending on the tools of (political, military, economic, media and cultural) power, which are employed by a ruling political elite in many regional and international political event. However, Qatar has been described as a small country in terms of area and population, as well as other internal and external challenges, including limited military capabilities compared to the two major regional forces, Saudi Arabia and Iran, and that these challenges hinder -in one way or another- the process of employing the tools of force in Qatari politics. To avoid repercussions that may negatively affect the position of the State of Qatar regionally and internationally, the decision-maker in Qatari politics is keen to confront it with smart policies and strategies, hence, seize the available opportunities and develop the tools of state power to achieve Qatar's goals and supreme interests.

Keywords: the State of Qatar, employing the tools of power, internal and external challenges.

المقدمة:

مما لا شك فيه أن رغبة دولة قطر وسلوكها نحو التأثير في محيطها الإقليمي والدولي، والدفاع عن أمنها ومصالحها ودعم مكانتها بين الدول وتطوير اقتصادها وبناء قوتها يستلزم امتلاكها لأدوات قوة من جهة، وتوظيف تلك الأدوات بسياسات أو إستراتيجيات معينة لضمان نجاحها من جهةٍ أخرى، لذا إنطلقت دولة قطر في سياستها الخارجية نحو التأثير في كثير من الأحداث الإقليمية والدولية،

إعتماداً على ما تملكه من أدوات قوة (سياسية وعسكرية واقتصادية وإعلامية وثقافية)، ومن ثم توظيفها بما يتناسب مع طبيعة الأحداث التي تقع في محيطها الإقليمي والدولي بحسب ادراك صانع القرار في سياستها الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أن توظيف أدوات القوة في السياسة القطرية تستلزم الوقوف على أبعادها المستقبلية في ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه عملية التوظيف لأجل تحديد الآثار المترتبة عليها على نحوٍ موضوعي ومنطقي.

أهمية البحث:

يُعد موضوع البحث من الموضوعات المهمة لأنه يتعلق بتحديد التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه عملية توظيف أدوات القوة في السياسة القطرية لِما لها من آثار سلبية قد تفضي إلى أزمات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وثقافية تتعرض لها دولة قطر، وتجعل عملية التوظيف لأدوات القوة في السياسة القطرية تتسم بالصعوبة البالغة إن لم تكن مستحيلة.

إشكالية البحث:

تتمثل في تحديد طبيعة التحديات التي تواجه أدوات القوة القطرية وعملية توظيفها في السياسة القطرية لما لهذه التحديات سواء أكانت داخلية أو خارجية من آثار سلبية على مسار سياسة قطر الخارجية ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية: –

١–ما هي التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر في أدوات القوة القطرية وعملية توظيفها في سياسة قطر الخارجية؟

٢–ما هي الآثار السلبية الناشئة عن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه عملية توظيف أدوات القوة في السياسة القطرية؟

٣–ما هو المسار المستقبلي لعملية توظيف أدوات القوة في السياسة القطرية في ضوء التحديات الداخلية والخارجية؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها بأن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه أدوات القوة في السياسة القطرية هي تحديات جوهرية يمكن أن تشكل نقاط ضعف محتملة تؤدي إلى تراجع أدوات القوة القطرية ومن ثم تراجع توظيفها بما يؤثر في تحقيق الأهداف التي ينشدها صانع القرار في السياسة القطرية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة مناهج ثلاثة هي المنهج الوصفي لأجل وصف التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه أدوات القوة القطرية من جهة وعملية توظيفها في السياسة القطرية من جهة أخرى، وكذلك المنهج التحليلي بغية تحليل الآثار الناشئة عن تلك التحديات وبيان مدى تأثيرها في السياسة الخارجية القطرية، وأخيرا المنهج الاستشرافي لاستقراء المسار المستقبلي لتوظيف أدوات القوة القطرية في سياسة قطر الخارجية في ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها.

المطلب الأول: التحديات الداخلية

يتناول هذا المطلب أبرز التحديات الداخلية التي تواجه أدوات القوة القطرية وعملية توظيفها في سياسة قطر الخارجية على النحو الآتي: –

أولاً: التحدي الديموغرافي (عدد السكان):

بلغ عدد سكان دولة قطر على نحوٍ إجمالي في نهاية شهر آذار من عام ٢٠٢٤ بما يقارب (٣,١٢٠,٠٠٠) نسمة، بحسب البيانات التي أصدرها جهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر بتاريخ ٣١/آذار عام ٢٠٢٤(جهاز التخطيط والإحصاء لدولة قطر. إجمالي السكان المتواجدين في قطر).

وتبرز المشكلة السكانية في دولة قطر باتجاهين:

أولهما: قلة عدد سكان قطر مقارنةً بالدولتين الإقليميتين الكبيرتين إيران والسعودية

وثانيهما: اعتماد قطر على العمالة الأجنبية لاسيما الآسيوية منها في مشاريعها الاقتصادية الكبيرة، إذ يشكل الأجانب المقيمين في دولة قطر نسبة (٨٥%)، وهذه الحالة تُنذر بمشكلات اجتماعية متعددة، من أبرزها: الآثار الخطيرة على الهوية الوطنية والشخصية الثقافية والتجانس الاجتماعي، فضلا عن ذلك امكانية مطالبة أولئك المقيمين بحقوقهم الدستورية والسياسية بما يتوافق مع الديمقراطيات المعاصرة (عبود ٢٠٢٢ / ٨٢)مع الإلتفات إلى أن قطر لديها تدنّي واضح بشأن عدد سكانها الأصليين، إذ تصل نسبتهم إلى (١٢%) من إجمالي السكان، فهم يحتلون المرتبة الثالثة ديموغرافياً بعد الهنود والنيباليين، وهذا بدوره يؤكد على وجود فجوة ديموغرافية عميقة سوف تحدد التركيبة السكانية المستقبلية لسكان قطر الأصليين، لذا تعمل الحكومة القطرية على اعتماد سياسات متنوعة لتقليص تلك الفجوة منها تشجيع مواطنيها على زيادة معدلات الإنجاب، وكذلك اعتماد سياسة التجنيس، زيادةً على ذلك منح بطاقة الإقامة الدائمة للوافدين الأجانب، وغيرها من السياسات الحكومية لتصحيح التركيبة السكانية (زهير ٢٠١٩ ،٧)

غير أن هذا الإختلال في التركيبة السكانية بين المواطنين والوافدين في قطر له آثاره السلبية على موقع قطر ومكانتها في المنظومة الدولية، فضلا عن آثاره الأخرى على الدولة القطرية سياسيا وأمنياً واقتصاديا واجتماعيا وثقافياً (جرغون ٢٠١٦ ، ٦٤) .

لذا فإن الحجم السكاني لقطر يضعها في المرتبة السابعة والاربعين بعد المئة عالمياً، وثالث أصغر دولة عربية من ناحية عدد السكان بعد دولتي البحرين وجزر القمر، مما يعني أن هذا التحدي الديموغرافي يسلب من دولة قطر كثيراً من الخيارات لحماية أمنها نظرا لعدم امتلاكها القدرات البشرية الكافية لمواجهة أي عدوان عسكري على اراضيها (جرغون ، ٢٧٧) .

٢- صغر مساحة دولة قطر:

يمثل صغر مساحة دولة ما أحد عوامل الضعف فيها لاسيما إذا ما كانت مغلقة أو واقعة بجوار دول إقليمية قوية، كما هو الحال في دولة قطر، التي تصنّف على أنها دولة صغيرة، إذ تبلغ مساحتها نحو (١١,٦٢٧) كم٢، وأن صغر مساحتها، وارتباطها باليابسة من جهة المملكة العربية السعودية دون غيرها كانا سببين في ضعفها الجيوبولتيكي وخللاً في مستقبل أمن شعبها، مما دفع صانع القرار في السياسة القطرية للبحث عن تعويض لتحدي صغر المساحة بما يلائم تطلعات قطر بوصفها دولة صاعدة وفاعلة في المنطقة (الركابي ٢٠٢٣ ، ٦٠) لأنه –أي صانع القرار في السياسة القطرية– يدرك تماماً أن حجم المساحة الجغرافية لدولة قطر يؤثر على نحو مباشر في إدارة العمليات العسكرية للدولة في ميدان المعركة بوصفها دولة صغرى، لاسيما أن جملة من الباحثين في حقل العلاقات الدولية يتفقون على مجموعة معايير كمية ونوعية تحدد مفهوم الدولة الصغرى (Small State)، من بين تلك المعايير (صغر المساحة الجغرافية للدولة)، الذي يُضعف عمقها الاستراتيجي ولا يتيح لها إيجاد المرونة اللازمة لرسم توجهات العقيدة العسكرية التي تؤمن بها، إذ يرى (كريستوفر براونينغ) أن صغر المساحة الجغرافية لا يشكّل عائقاً أمام حركة الدولة فحسب، بل يهدد بقائها، وكذلك يذهب (روبرت روستين) إلى أن الدول الصغرى لا تعتمد على ما تمتلكه من قدرات دفاعية ذاتية بل تلجأ إلى أساليب أخرى تعوض فيه صغر مساحتها الجغرافية، مثل اللجوء إلى استراتيجية التحالف مع قوى خارجية كبرى لضمان حمايتها، أو تتبنى سياسة الحياد إذا ما كانت البيئة الأمنية الإقليمية تساعد على ذلك، لذا فإن قطر في ظل نظام إقليمي تسوده الفوضى تجد نفسها في حالة دفاع دائمة عن النفس بحكم صغر مساحتها وموقعها الجغرافي في منطقة مضطربة امنياً، مما دفعها إلى تبنّي الشراكات الأمنية مع الولايات المتحدة وتركيا لضمان أمنها وبقاءها كإستراتيجية مستقبلية (السعيدي ٢٠٢٠ ، ١٢) .

٣- محدودية القوة العسكرية القطرية:

مما لا شك فيه أن الحفاظ على الأمن القومي لدولة ما يُعد الغاية العليا لها، لذا تسعى بقوة ونشاط لتحقيق تلك الغاية من خلال توظيف ما تمتلكه من أدوات، ومن أبرزها الأداة العسكرية، بما يضمن لها توفير قوة الردع الكافية التي تشكّل منطلقاً باتجاه التأثير في سياستها الخارجية على نحو عام، ومن شأن هذه الأداة العسكرية أن تجعل البديل العسكري مطروحاً في تنفيذ السياسة الخارجية، مع إسهامها في تعزيز القدرة التفاوضية للدولة ودعمها، عليه تكون الأدوات العسكرية للدولة من أهم مقوّمات أمنها القومي الذي يرتكز بدرجةٍ أساس على بناء الجيش وتدريبه وتطويره وتسليحه، وبناء شراكات أمنية دفاعية، والدخول في أحلاف للدفاع المشترك، لأجل تمكين الدولة في مواجهة التهديدات لسيادتها الوطنية (ابو عوض ٢٠٢١ ، ٦٨) .

وقدر تعلق الأمر بدولة قطر إزاء تحدّي المحدّد العسكري، فإن مشكلتها الأساسية تكمن بما تعانيه من الضعف الكبير للقوة البشرية وانعكاس ذلك على تعداد الجيش القطري، إذ تُعد قطر ثاني أصغر قوة عسكرية في الشرق الأوسط من حيث العدد (جرغون ، ٨٣) .

وعلى الرغم من أن الجيش القطري زادت وتيرة التسلح لديه بعد تفعيل مقاطعة دول الرباعي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية، البحرين، مصر) عام ٢٠١٧، إذ بات يمتلك أعداداً كبيرة من المدرعات والدبابات والطائرات والمزيد من المنظومات العسكرية القتالية والدفاعية، واستمرت صفقات الأسلحة القطرية بقوة ولم تتوقف حتى بعد انتهاء المقاطعة فعلياً في أوائل عام ٢٠٢١، وتراجع مستوى التهديدات الافتراضية لقطر، فكان التركيز الأساس في تلك الصفقات التي ابرمتها قطر مع الولايات المتحدة ودول أخرى على تطوير سلاح الجو لديها، فتضاعفت الترسانة القطرية بدخول نحو (١٠٠) طائرة مقاتلة جديدة في الخدمة، فضلا عن أعداد كبيرة من المروحيات.

غير أن هذا الواقع بات يفرض على الجيش القطري كثيراً من التحديات المالية واللوجستية والبشرية، إذ أن الطائرات المقاتلة تحتاج على نحوٍ دوري إلى عمليات صيانة باهظة التكلفة، ناهيك عن ضآلة القيمة العسكرية التي يمكن أن تضيفها تلك الصفقات التسليحية لدولة قطر على المستويين الداخلي والخليجي، نظراً لمحدودية النطاق الجغرافي لها، مع إنحصار دورها في ملفات معينة، لا يتم اللجوء فيها إلى استعمال القوة العسكرية على نحو قتالي أو بهدف الردع، بل يتم فيها اعتماد أساليب القوة الناعمة (منصور ٢٠٢١) .

عليه يمكن القول إن محدودية القدرات العسكرية لدولة قطر تشكل تحدياً بارزاً أمام صانع القرار في السياسة الخارجية القطرية، مما دفع قطر للاعتماد على القوى الإقليمية والدولية لتوفير الحماية لها عبر إبرام صفقات التسلح، وعقد شراكات أمنية وعسكرية معها.

٤- تحدّي ندرة المياه:

تُعد منطقة الخليج من أكثر المناطق جفافاً في العالم، إذ تندرج جميع دول الخليج العربية باستثناء عُمان في فئة البلدان التي تعاني الندرة الحادة للمياه، فقد تم تصنيف البحرين والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت بأنها أكبر أربع دول تعاني من الإجهاد المائي عالمياً بحسب تصنيف مؤشر الإجهاد المائي الذي اهتم بتصنيف (١٨٦) دولة من دول العالم، لذا تلجأ دول الخليج العربية ومن ضمنها دولة قطر إلى تحلية مياه البحر وهي عملية باهظة التكلفة مع اعتمادها على الاستخدام المكثف للطاقة، ففي عام ٢٠١٥ أنتجت قطر (٥٣٣) مليون متر مكعب ويتوقع أن تُنتج (٩٢٣) مليون متر مكعب في عام ٢٠٣٣ (القصاب ٢٠٢١) مما يعني أن قطر تواجه تحديات غير عادية في مجال الحفاظ على الطاقة نتيجة ندرة المياه العذبة، بالنظر لتوقف عمليات تحلية المياه على استهلاك مكثف للطاقة التي

قد تكون مسؤولة عن ما يصل إلى (٤٠%) من إجمالي استخدام الغاز، وهذا يفضي إلى وجود ترابط قوي بين استخدام الطاقة والمياه في قطر(meir 2013)

٥- تنويع المصادر الإقتصادية:

يعرّف التنويع الاقتصادي بأنه تلك العملية الاقتصادية التي تهدف إلى تنويع الدخل عبر توسيع وزيادة مستوى الإنتاجية، لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، بغية التخلص من الاعتماد على سلعة احادية أو منتوج احادي لتحقيق الدخل المالي للدولة (محمد ٢٠١٨) .

وقدر تعلق الأمر بدولة قطر، فإن الأبحاث والدراسات تشير بأن قطر بحاجة إلى تنويع مواردها الاقتصادية للحفاظ على ثروتها الاقتصادية واستقرارها السياسي، خصوصا أنها تعتمد على نحوٍ كبير على إحتياطاتها الهيدروكربونية في اقتصادها، مع محدودية إنتاجها في المجالات الاقتصادية الأخرى نسبياً، ولايزال جهاز قطر للاستثمار يسعى إلى تنويع موارده المالية وزيادة ثروة البلاد الاقتصادية من خلال الاستثمار في مختلف المجالات في العالم (Summit YUCe 2021)، بغية معالجة الخلل الإنتاجي المتمثل في الاعتماد المتزايد والمطلق على ريع صادرات موارد طبيعية ناضبة (النفط والغاز الطبيعي)، وما يصاحب ذلك من تقدم علمي وتطورات تكنولوجية تهدد مستقبل الطلب على تلك الموارد وعلى أسعارها العالمية، لذا يتعين على صانع القرار في السياسة القطرية تبنّي سياسة نفطية يُخضع بموجبها كافة صادرات الدولة من النفط والغاز لاعتبارات التنمية المستدامة (الكواري ٢٠٢١ ، ٢٢٣)

لذا فإن رؤية قطر واستراتيجيتها الوطنية تركزان على طموح مفاده أن يصبح اقتصاد قطر قائماً على الإبداع من خلال التركيز على ما يأتي (Ibrahim and Frank Harrigan. 2012, 20):

أ- أن الاستراتيجية القطرية تفيد بأن التراكم للأصول المالية قد ينذر بمستقبل تكون فيه مستويات الدخول في حالة ارتفاع، في حين تكون الإمكانات القطرية ومستوى الإبداع فيها في حالة متدنّية، فضلا عن ذلك أنها قد تُفضي إلى ترك البلاد عرضةً لتقلبات أسعار سوق المال العالمية، عليه يكون الاستثمار في الخارج سبيلاً للتنويع الاقتصادي وصمام أمان لحمايته من التقلبات المحتملة لتدفق المال إلى قطر.

ب- صعوبة التكهن بالظروف المستقبلية، مع وجود جملة مخاطر يمكن أن تقوّض ما تمثله موارد قطر النفطية من قيمة، إذ قد تؤدي الاكتشافات الهائلة للغاز الصخري إلى تغيير كبير في قواعد اللعبة في سوق الطاقة الدولي، وأن حدوث مثل هذه الصدمات المعاكسة ستساهم في التضييق بشدة على نافذة التنويع الاقتصادي في قطر.

ج- الاعتماد المطلق على عوائد النفط والغاز على نحوٍ سلبي يؤدي إلى تهديد الاستقرار الاقتصادي، وهذا بدوره يفرض تحديات كبيرة على الادارة الاقتصادية في البلاد، فضلا عن عرقلته لتطوير القطاع الخاص وإحداث آثار اجتماعية مدمرة، بينما يخفف التنويع الاقتصادي المخاطر الاقتصادية المستقبلية ويساعد في ضبط الديناميات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للبلاد، مع تحسن مناخ الاستثمار وصولا إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي.

٦- التغيّر المناخي:

مما لا شك فيه أن التغير المناخي يُعد من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، بما ينطوي عليه من تفاعلات تتسم بالتعقيد بيئياً واقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً، وأن دول الخليج بضمنها قطر ليست بمعزلٍ عن دول العالم، كونها تعاني من آثار التغير المناخي التي لا تقتصر على البيئة فحسب، بل لها أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وقانونية (بشير ٢٠٢٢ ، ٧٨) .

وبغية معالجة ظاهرة الإحتباس الحراري، وقّعت قطر اتفاقية باريس للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ التي دخلت حيّز النفاذ في تشرين الثاني عام ٢٠١٦، وبموجب هذه الاتفاقية وافقت الدول المنضوية فيها على المساهمة الفعّالة في تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، إذ كان الهدف المنشود هو الحدّ من انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوي (القصاب ، ١٦٨) .

وتجدر الإشارة إلى أن شركة قطر للبترول بوصفها أكبر منتجي الغاز الطبيعي في العالم، تؤدي دوراً فعالاً في تخفيف آثار تغير المناخ محلياً وعالمياً، لأجل إحداث جملة من التغييرات العميقة في أنظمة الطاقة وصولاً إلى التسريع في إزالة الكربون، وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة في مرحلة الإستخراج، إذ حدّدت هدفها بمواجهة هذا التحدي بتقليل كثافة الغازات الدفيئة بنسبة (١٥%) عند حلول عام ٢٠٣٠، وقد حالفها النجاح بتقليل نسبة الانبعاثات إلى (٩%) للمدة الزمنية المحصورة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩، فضلاً عن سعيها بتقليل الإنبعاثات من منشآت الغاز الطبيعي المسال بنسبة (٢٥%) بحلول عـام ٢٠٣٠(Qatar Voluntary National Review 2021. 118,).

٧- تحدّي المعارضة الداخلية ومطالبات الإصلاح السياسي:

يرى بعض الناشطين القطريين أن قطر فيها أوجه خلل مزمنة بحاجة ماسة للإصلاح، منها الخلل السكاني مع انعدام افق إصلاحه، والخلل السياسي المتمثل بغياب الديمقراطية، والخلل الاقتصادي الإنتاجي، فضلا عن خلل الإدارة العامة، كذلك أن الإعلام القطري هو إعلام موجّه حكومياً بدليل سكوته عن أوجه الخلل آنفة الذكر، حتى قناة الجزيرة التي تعد نفسها (منبراً لمن لا منبر له) تستثني من ذلك القطريين الذين يرغبون في التعبير عن آرائهم بشأن إدارة البلاد (امين ٢٠١٢) .

ولا تزال هنالك انتقادات بشأن فرض السلطات القطرية رقابة ذاتية على وسائل الإعلام المحلية في دولة قطر، فضلاً عن انعدام قدرة القنوات التلفازية والصحف المحلية في البلاد على تغطية الكثير من القضايا والملفات الحساسة التي تتعلق بإدارة الدولة القطرية، مما يجعل وسائل الإعلام المحلية في الإمارة غير فاعلة (ديفيدسون ٢٠١٤) .

وفي السياق ذاته يتطرق الدكتور علي خليفة الكواري –بوصفه ناشطا أكاديميا مهتماً بالشأن القطري– إلى عقبات الإصلاح في قطر ويحددها بأربع عقبات هي (امين ٢٠١٢) :

-تعمّد حجب المعلومات التي تتعلق بالشؤون العامة ومنع نشرها

-إنعدام الشفافية

-تقييد حرية الرأي والتعبير

-عدم الفصل بين العام والخاص والخلط بينهما مع قصور الإدارة العامة للبلاد

فضلاً عن ذلك، أن القوة المعارضة القطرية تتعامل مع أسرة آل ثاني الحاكمة بنوع من الريبة، إذ يرون أن السياسة الخارجية القطرية لا تنبع من القناعة الفعلية للسلطة، بل أنها قائمة على المراوغة لاسيما في دعمها لحركات التغيير في المنطقة العربية بغية المحافظة على الحكم الملكي في البلاد، مع فرض النفوذ لإمارة صغيرة في محيطها الإقليمي (الزيدي ٢٠٢٢، ١٤١) تلك الإمارة التي يتمتع أميرها بسلطة اختيار الوزراء وإملاء السياسات الخارجية والداخلية والسيطرة على الاقتصاد، لذا يكون من غير المرجح الاتجاه نحو تقاسم السلطة على نحوٍ عادل عند إدارة البلاد، بالنظر لانعدام الثقة حتى في نطاق الأسرة الحاكمة ذاتها، فضلا عن ذلك لقد مكنت ثروة الدولة تلك الأسرة من كبح المعارضة المحتملة في قطر وتجنب تصاعد السخط الشعبي الذي شوهد في أماكن أخرى من العالم العربي، وذلك من خلال توزيع الثروة على المواطنين على نحوٍ عام، وكذلك على القبائل على أنها

مساعدات نقدية ومساعدات اجتماعية واقتصادية، مع تخصيص وظائف رفيعة لزعماء القبائل، ومنح الامتيازات إلى القطريين الأصليين دون أن تمتد تلك الامتيازات الممنوحة إلى غالبية السكان (المغتربين) الذين يشكلون نسبة تزيد عن (٨٠%) من إجمالي سكان قطر، ويمتلكون حقوقاً شخصية واقتصادية مقيّدة، فلا يحق لجميع الوافدين العمل إلاّ بموجب نظام (الكفالة) الذي يربط وجودهم القانوني في دولة قطر بالعمل المكفول عن طريق مواطن قطري(Khatib2013 4-5).

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

سيتم التعرض في هذا المطلب الى التحديات الخارجية التي تواجه عملية توظيف أدوات القوة في السياسة القطرية وعلى النحو الآتي:

١- عجز منظومة الأمن الجماعي الخليجي:

حصل تغيير عميق في إدراك بعض دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما دولة قطر لأمنها وطبيعة التهديدات التي تتعرض لها في أعقاب فرض حصار دول الرباعي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، جمهورية مصر العربية) على دولة قطر، ومارافق ذلك من استقطاب وصراع محتدم في المنطقة، مما دفع قطر إلى تعزيز سعيها في حماية أمنها ودرء التهديدات عنها خارج إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي الذي أضحت بعض دوله مصدراً للتهديدات لدولة قطر، التي لجأت بدورها إلى تعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية من خلال الشراكات الأمنية، كما هو الحال في شراكتها الأمنية مع الولايات المتحدة وتركيا، فضلاً عن تطوير قدرات الردع والفاعلية العسكرية العالية لسلاحها، لاسيما سلاح الجو والقوات الخاصة والسلاح البحري، وقدرات الحرب الإلكترونية (قبلان ٢٠٢١ ، ٣١٦) .

وتجدر الإشارة إلى أن الأزمة الخليجية القطرية قد وجهت ضربة قوية لمنظومة الدفاع الخليجي المشترك، بالنظر لفقدان عامل الثقة بين دول المجلس، وتحول

سياسات الأمن لديهم نحو الأمن الإنعزالي بديلاً عن الأمن الجماعي، إذ باتت قطر تنظر إلى دول الحصار عليها بأنها تشكل مصادر لتهديد أمنها القومي بعد أن كانت حليفةً لها –لاسيما الخليجية منها– في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي (التميمي ٢٠٢٣) .

وفي السياق ذاته قد عبّرت قطر عن إستياءها الشديد من منظومة مجلس التعاون الخليجي، وقد أكد ذلك الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر بأن الأزمة الخليجية كشفت عن إخفاق المجلس في تحقيق أهدافه وعدم تلبيته لطموحات الشعوب الخليجية، وكذلك عبّر بوضوح وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إبّان الأزمة الخليجية– القطرية: بأن مجلس التعاون بات عاجزاً عن التأثير ومن غير المرجح أن يسترد دوره مستقبلا (جاسم ٢٠٢٠ ، ٣٢) .

وكان من نتائج إندلاع الأزمة الخليجية– القطرية عام ٢٠١٧، لجوء دولة قطر إلى طلب الحماية العسكرية من تركيا بوصفها قوة إقليمية فاعلة، وقد اقترن الطلب القطري بموافقة البرلمان التركي في ٧/حزيران/عام ٢٠١٧ على تولّي الحكومة التركية نشر قوة عسكرية تابعة للجيش التركي في قاعدة الريّان العسكرية وفقاً لاتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بين تركيا وقطر عام ٢٠١٤ (الحمداي ٢٠٢١ ، ٤٩٢)

عليه يمكن القول أن التصدع في العلاقات البينية لأعضاء مجلس التعاون الخليجي من جراء الأزمة الخليجية– القطرية، قد وصل إلى درجة لم يصل إليها المجلس من قبل، على الرغم من تعرضه لكثير من الصعوبات السياسية والاقتصادية والأمنية، لذا بات صانع القرار في السياسة القطرية يدرك أن المنظومة الأمنية لمجلس التعاون الخليجي فشلت في توفير الحماية لدولة قطر، بل أن بعض الدول الأعضاء لا سيما (السعودية، البحرين، الإمارات) التي شكلت تلك المنظومة صارت هي مصدر التهديد، وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً خارجيا مستقبلياً للسياسة

الخارجية القطرية من شأنه أن يدفع دولة قطر لإيجاد البدائل المناسبة لحماية أمنها القومي.

٢- علاقة قطر مع حركات الإسلام السياسي:

شكّلت مواقف الدول في المحيط الإقليمي حيال الحركات الإسلامية منذ العام ٢٠١٣ ثلاثة محاور إقليمية، مع بروز إصطفافات لتلك الحركات تنسجم مع تلك المواقف الإقليمية، وإن كانت هنالك تحولات جزئية في مواقف بعض الدول الإقليمية أو تلك الحركات، غير أن المسار العام لتلك المواقف ظل يُشكل المحاور الإقليمية الثلاثة وهي: المحور الأول، أو ما يسمى بالمحور المحافظ الذي يضم بنحوٍ أساسي (المملكة العربية السعودية، الإمارات، مصر)، ويتمثل موقف هذه الدول بالعداء المطلق لحركات الإسلام السياسي، وحظر أنشطتها السياسية، اما المحور الثاني فهو المحور التركي- القطري، الذي يدعم الجماعات الإسلامية بوصفها قوى تغيير للواقع السياسي في المنطقة العربية، كما حصل إبّان الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها بعض البلدان العربية التي أُطلق عليها (ثورات الربيع العربي)، إذ أصبحت تركيا مركزاً إقليمياً لتلك الحركات، وكانت قطر من أبرز الدول التي قدمت المساندة لها، ودعمت أعضائها الهاربين سواء أكانوا من مصر أم من دولٍ أخرى، أما بخصوص المحور الثالث هو المحور الإيراني الذي يدعم الجماعات الإسلامية المقاومة، ولاسيما الحركات والقوى الإسلامية ذات المرجعية الشيعيــة (ابو رمان ٢٠١٢ ، ٢٤) .

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة القطرية مع الحركات الإسلامية ولاسيما جماعة الإخوان المسلمين بوصفها الجماعة الإسلامية الأبرز هي علاقة ليست جديدة، بل كانت على مدى عقود من الزمن، إذ كانت حريصة على إقامة علاقات عميقة مع تلك الجماعة، دون أن تشارك جيرانها الخليجيين المخاوف التي تنتاب أنظمتها من جراء أنشطة حركات الإسلام السياسي، وهذا ناشيء من عاملين هما:

العامل الأول: الشعور القطري بالحصانة

العامل الثاني: الطموح الجيوسياسي الكبير لدولة قطر

ويتأتى شعور قطر بالحصانة من خصائص معينة تجعل هذه الإمارة الصغيرة حالة فريدة من نوعها بين دول الخليج، فعلى سبيل المثال يُعد حجمها الديموغرافي الصغير، وما تمتلكه من عوائد مالية هائلة من النفط والغاز، بمثابة درع لها ضد كل أشكال السخط السياسي، فضلاً عن ذلك أن الفرد القطري يتميز بأعلى دخل للفرد في العالم، لذا يكون من الصعب حشد سكانها ضد حاكميهم سواء أكان ذلك بوسائل سياسية أو أيديولوجية، على العكس من ذلك فإن الأنظمة الخليجية الملكية الأكثر إكتظاظاً بالسكان لاسيما المملكة العربية السعودية، فإن ذلك يمثل تعقيدات اجتماعية أكبر لها، مع الإلتفات إلى أن الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية أوسع بكثير، مع ما تشكله جماعة الإخوان المسلمين من جاذبية ثورية لمختلف الطبقات الاجتماعية التي تُظهِر إستياءً متزايداً وتسعى إلى تغييرات سياسية (Eugino 2013. 5).

وقد إنعكس موقف قطر من الحركات الإسلامية على طبيعة علاقاتها مع بعض الدول الخليجية، فكان هذا الموقف من أبرز أسباب تشكيل التوافق السعودي – الإماراتي ضد دولة قطر، لاسيما بعد حصول تغيير كبير في إدراك صانع القرار في السياسة الخارجية السعودية لخطورة التهديد الذي تمثله الحركات الإسلامية تجاه المملكة وبالأخص حركة الإخوان المسلمين بفروعها المحلية، إذ كان تركيز السعوديين منصباً على إيران في بداية عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، غير أنه أخذ بالتحول التدريجي إزاء التيارات الإسلامية وتزامن ذلك مع وضع استراتيجيتها عن طريق الأمير محمد بن سلمان التي تضمنت الانتقال بالاقتصاد السعودي إلى آفاق جديدة، واعتماد سياسة الانفتاح الاجتماعي، فضلا عن منع تسييس الشباب السعودي، ولأجل بلوغ تلك الأهداف رأت الحكومة السعودية أن التضييق على

الحركات الإسلامية له أثرٌ بالغ الأهمية، لأن تلك الحركات تمتلك رؤوس أموال تعينها في عملية التغيير السياسي وتعبئة الجماهير، عليه باتت السعودية تعتقد أن دولة قطر أصبحت عقبة في تحقيق ما تصبوا إليه، بسبب مساندة الدوحة لحركات الإسلام السياسي ودعمها (قبلان ، ٢١٥)

وبسبب العلاقة المتينة بين قطر وحماس، قررت الحكومة الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠٩ العمل ضد شرعية دولة قطر في الساحة الدولية، وشنت حملة واسعة النطاق لتضييق الخناق عليها لاسيما بعد حصول قطر على الاعتراف العالمي بحقها في إستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم عـــام ٢٠٢٢ (جرغون ، ٢٠٠).

ويرى بعض المتخصصين في الشؤون السياسية أن علاقة قطر مع حماس مبنية على أسس ثلاثة هي (Al-Khulaifi2023) :

أ- دعم قطر للقضية الفلسطينية بهدف التوصل إلى حل الدولتين بغية إنهاء المظالم التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني،

ب- تسهيل الحوار مع مختلف الجهات الفاعلة في المنطقة لأجل الحفاظ على استقرار النظام الإقليمي بما يستلزم توطيد علاقتها مع حماس وغيرها من الأطراف الفاعلة، بصرف النظر عن مواقفها، ولا سيما أن قطر تضطلع بدور الوسيط في كثير من النزاعات الإقليمية والدولية،

ج- الكارثة الإنسانية التي يواجهها أهل غزة تدفع قطر للسعي الجاد لإنهائها،

عليه يمكن القول بأن علاقة قطر مع حركات الإسلام السياسي، وإن كانت تمثل سمة إيجابية لدولة قطر بحسب إدراك صانع القرار في السياسة القطرية، تدفعها نحو توظيف بعض أدوات قوتها الناعمة في سياستها الخارجية بنطاق محيطها الإقليمي بغية تحقيق أهدافها العامة ومصالحها العليا، ولاسيما أن تلك الحركات قوى فاعلة في كثير من الأحداث السياسية في المنطقة، مما يجعل قطر أكثر مرونة وفاعلية عند ممارسة دورها بوصفها وسيطاً محايداً، وذلك ناشئ من علاقاتها

المميزة مع تلك الحركات، غير أن تلك العلاقة في الوقت ذاته تشكل تحدياً مستقبلياً أمام صانع القرار في السياسة القطرية بسبب التفسيرات المختلفة لطبيعة تلك العلاقة من كثير من الدول، التي تنتقد سلوك السياسة القطرية فضلا عن اتخاذ مواقف شديدة ضدها مما ينعكس سلبا على مكانة قطر الإقليمية والدولية.

٣- التنافس الأمريكي – الإيراني في منطقة الخليج:

مما لا شك فيه أن إيران تُعد فاعلاً أساسياً في التفاعلات الإقليمية ولاسيما على الساحة الخليجية، فهي تسعى على إبقاء دورها المؤثر في منطقة الخليج انطلاقا من إدراكها بأهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة المذكورة بأبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية والأيديولوجية، وبغية الحد من دور إيران المؤثر في منطقة الخليج، فقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتماد سياسة العقوبات التي صدرت من مجلسي النواب والشيوخ ووزارة الخزانة الأمريكية في عام ٢٠١٧ لأجل إضعاف القدرات الإيرانية وممارسة الضغط عليها، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن مسألة التوازن الإقليمي في الخليج تعد من أهم المسائل الخلافية بين واشنطن وطهران، وكذلك تؤكد بأن إيران تمثل تهديداً لمنطقة الخليج العربي على نحوٍ مباشر، يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية المنطقة، بينما إيران ترى أن أمن الخليج تقع مسؤوليته على كاهل الدول الخليجية، وأنها إحدى الدول التي تمتلك ساحلاً طويلاً على الخليج العربي، لذا فإنها ترفض الوجود الأجنبي فيه سواء كان امريكيا أم غيره (عبد الواحد ٢٠١٩ ، ٨) ، لذا تسعى إيران نحو فرض دورها المؤثر سياسياً واقتصادياً وعسكرياً في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط على حدٍّ سواء، بالنظر لإمتلاكها قدرات عسكرية كبيرة مقارنةً بالدول الخليجية الأخرى، فضلاً عن رغبتها بالتفوق الإقليمي على بقية القوى الإقليمية الفاعلة، مما سبب ذلك انزعاجاً امريكياً – خليجياً، أفضى إلى تنامي عوامل زعزعة الاستقرار في المنطقة، ولاسيما بعد انسحاب الولايات المتحدة من

الاتفاق النووي الذي ابرم في لوزان في نيسان عام ٢٠١٥، بين إيران ومجموعة (٥+١) التي تتألف من الأعضاء الخمسة الدائميين في مجلس الأمن زائداً ألمانيا (السوداني ٢٠١٩ ، ٢٢٨)

وظلت قطر تعارض الجهود الإقليمية لمواجهة إيران، وواصلت الدعوة إلى حوار شامل مع طهران لحل المشاكل، لكن الديناميات الإقليمية المتغيرة شكّلت تحدياً أمام المشاركة الهادفة مع طهران، وقد أدت مبادرات قطر حيال إيران إلى تعقيد جهود المملكة العربية السعودية لتوحيد سياسات مجلس التعاون الخليجي بما يتفق مع الرؤية الأمريكية، وبدلاً من ذلك أصرّت قطر على إقامة شراكة مصلحة مع إيران، ووفقا لوزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، بأن الدوحة وطهران لم تؤيدا السياسات الإقليمية لبعضهما البعض في جميع الأوقات، لكنهما أدركتا أنه يتعين عليهما أن يتعايشا بوصفهما جارتين وأن يدعما الاحترام المتبادل لبعضهما البعض((Luciano and Wafaa Sultana Mohiddin 2021.).

ويمكن القول أن السياسة الخارجية القطرية إزاء هذا التحدي –أي التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران– هي سياسة غير منحازة لإحدى القوتين على حساب الأخرى، وإن كانت قطر قد صُنفت على أنها حليف للولايات المتحدة الأمريكية من خارج الناتو في عام ٢٠٢٢، غير أن ذلك لم يدفعها للعمل ضد المصالح الإيرانية جرياً مع الرغبة الأمريكية بإضعاف الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي على نحو عام، بل احتفظت بعلاقه متوازنة مع إيران، وعمدت إلى ترسيخ علاقاتها معها ولا سيما بعد حصار قطر أثناء الأزمة الخليجية – القطرية التي اندلعت في عام ٢٠١٧، فضلا عن علاقاتهما الوثيقة في مجال صناعة الغاز، بالنظر لاشتراكهما في حقل غاز الشمال بوصفه أكبر حقل غاز في العالم.

وعلى الرغم من سياسة التحوط الاستراتيجي التي تتبعها قطر إزاء التنافس الأمريكي – الإيراني في المنطقة، يبقى لدى صانع القرار في السياسة الخارجية

القطرية هاجس إندلاع الصراع المسلح بين القوتين المذكورتين آنفاً في منطقة الخليج قائماً في ضوء إزدياد حدة التوتر بينهما على ملفات عديدة في عموم منطقة الشرق الأوسط، وسوف تنعكس تداعيات الصراع المحتمل على أمن دول الخليج العربية بضمنها دولة قطر بكل تأكيد.

٤- التنافس السعودي - الإيراني في منطقة الخليج:

لم يقف الاستقطاب بين السعودية وإيران عند حدود البعد السياسي، بل كان استقطاباً ايديولوجياً في إحدى صوره يتعلق بزعامة العالم الإسلامي، إذ تحاول كل دولة منهما إثبات مركزيتها أمام العالم الإسلامي، فضلا عن تنافسهما على النفوذ والمصالح في المنطقة، مقروناً بإزدياد حدّة التوتر بينهما من جراء التحول في نظام الأمن الإقليمي الخليجي بسبب الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وبمستوى كبير وغير مسبوق، فعدّت إيران ذلك تهديداً يمس أمنها القومي، دفعها لإلقاء اللائمة على السعودية بزعم أنها ساعدت في خلق العداء لبرنامجها النووي، مع الإتهام بمحاربتها في أسواق النفط العالمية، وبالمقابل اتهمت السعودية إيران في عام ٢٠١٤ بتقديمها الدعم العسكري والمالي للحوثيين الذين سيطروا على صنعاء في عام ٢٠١٤ (الصمادي ٢٠١٦ ، ١٢١-١٢٢) .

وتجدر الإشارة إلى أن السعودية قد حاولت جرّ دول مجلس التعاون الخليجي إلى اتخاذ موقف مناوئ للنفوذ الإيراني في المنطقة، غير أن سياستها في ذلك لم تفلح مع الجميع بحكم إدراكهم لمقاصد السعودية وأبعادها الاستراتيجية، إذ نأت سلطنة عمان بنفسها عن سياسة الاستقطاب السعودي القائمة على الدخول في عداء صريح لإيران، وكذلك الكويت فإنها تسعى لتغليب لغة الحوار والدبلوماسية بدلاً من التصعيد مع إيران، أما الموقف الأبرز هو موقف دولة قطر الذي تشكّل على نحوٍ واضح بعد حصارها من دول الرباعي عام ٢٠١٧، ويتمثل هذا الموقف بتوجه قطر نحو إيران والتقارب الكبير معها، وتعزز هذا التقارب بعد إدراك صانع القرار في

السياسة الخارجية القطرية بأهمية ذلك إبّان الأزمة الخليجية – القطرية، مما تتطلب من قطر الحفاظ على استمرارية علاقاتها الخارجية مع إيران بوصفها المنفذ الوحيد لقطر باتجاه آسيا (بوصوفة ٢٠١٨).

وبنحوٍ عام لا يشجع الخليجيون بما فيهم دولة قطر اللجوء إلى استعمال القوة ضد إيران لعدة أسباب منها:

أ- خسائر الحرب ستكون باهظة لِما تمتلكه إيران من قدرات صاروخية وما تمتلكه السعودية وبعض الدول الخليجية من قوة جوية يمكنها الوصول إلى العمق الإيراني، فإن استعمال هذه القدرات في الأعمال المسلحة سيؤدي إلى خسائر في البنية الإقتصادية لعموم دول الخليج.

ب- إغلاق مضيق هرمز في حال اللجوء إلى القوة المسلحة مع إيران، فإنها ستلجأ إلى إغلاق مضيق هرمز، وسيؤدي إغلاقه إلى منع تصدير أكثر من نصف كمية النفط المنتجة من دول الخليج العربية، مما يسبب ضرراً بليغاً ليس على اقتصادات دول الخليج العربية فحسب، بل على الاقتصاد العالمي الذي يعتمد كثيراً على نفط الخليج (الحريري ٢٠١٨ ، ٦٤-٦٥) .

٥- التحديات الاقتصادية:

أ- تحديات سوق الغاز:

جاءت دولة قطر بالمرتبة الثانية في تصدير الغاز الطبيعي المسال عالمياً، إذ شكّلت نسبة صادراتها حوالي (٢٠,٧%) من إجمالي الصادرات العالمية لسنة ٢٠٢١، بينما حلّت أستراليا بالمرتبة الأولى عالمياً، إذ وصلت إلى ما نسبته (٢١,١%) من إجمالي الصادرات العالمية لسلعة الغاز الطبيعي في سنة ٢٠٢١ كذلك (الهيتي ٢٠٢١) .

وتمتلك قطر ثالث أكبر مخزون احتياطي في العالم يصل إلى (٢٤,٧) تريليون متر مكعب بحسب تقديرات نهاية ٢٠٢٠، ويمثل ما نسبته (١٣,١ %) من

الاحتياطي العالمي(الهيتي ٣٦٩)، غير أن هذا المخزون الهائل يواجه جملة تحديات أهمها (قبلان ٣٢٠):

- ظهور مراكز تصدير جديدة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال، سيكون من شأنها إحداث تغيير في الأسواق العالمية للغاز من ناحية آلية العرض والطلب ومن ناحية الأسعار، وأكثر هذه المراكز الجديدة ظهرت في أستراليا، ومن المتوقع أن تصل قدرة صادراتها إلى (١٠٦,٦) مليار متر مكعب سنوياً.

- إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية على نحوٍ رئيس أدى الى بروز تعقيدات في أسواق الغاز الطبيعي المسال، حتى باتت الولايات المتحدة بسببه المنافس الأقرب إلى قطر في تصدير الغاز، ليس بسبب ما تمتلكه من موارد من الغاز الصخري فحسب، بل بسبب موقعها الاستراتيجي القريب من الأسواق العالمية.

- وجود عوائق برية أمام قطر لمد أنابيب الغاز إلى الأسواق العالمية، مما يضطرها إلى اعتماد ناقلات الغاز عوضاً عن الأنابيب المعدنية وما يرافق ذلك من زيادة التكاليف في نقل إمدادات الغاز بحراً (المرسومي ٢٠١٤) .

- إن استراتيجية التصدير في قطر للغاز الطبيعي المسال مبنية على عقود طويلة الأجل، غير أنه مع توفر العديد من خيارات الإمدادات من خارج قطر، يجعل العقود طويلة الأمد ذات الرسوم الإضافية أقل جاذبية للمتعاقدين على شراء الغاز المسال، مما يصعب على قطر المناورة على الرغم من امتلاكها ثلث الإمدادات عالمياً (روبترز ٢٠١٥) .

ب- تحدي إستعمال الطاقة النظيفة:

يشهد البعد البيئي في دولة قطر خللاً كبيراً يقتضي اعتماد سياسات فعّالة وسريعة لمعالجة ذلك الخلل أو التقليل من آثاره، لاسيما أن قطر تُصنّف من ضمن الدول الأكثر تلوثاً في العالم بسبب اعتماد اقتصادها على النفط والغاز، مما دفعها إلى وضع استراتيجية تنموية من خلال رؤيتها المستقبلية ٢٠٣٠ تضمنت في واحدٍ من أهم مرتكزاتها، الحد من الآثار السلبية على البيئة بنحوٍ عام، فضلاً عن التحول إلى استعمال الطاقة النظيفة، وهذا يستلزم لجوء دولة قطر إلى تبنّي تقنيات جديدة تتماشى مع التحول السريع الذي يشهده العالم نحو إنموذج الطاقة المستقبلي، فضلاً عن سعيها الحثيث لإيجاد حلول مناسبة تتيح لها إنتاج الغاز مع تقليل الانبعاثات الكربونية (مرابط ٢٠٢١) .

ج- تحدّي التنويع الاقتصادي:

يعتمد اقتصاد قطر على صناعة النفط والغاز، وتمثل هذه الصناعة حوالي (٥١%) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، مما يعني أن أية أزمة في صناعة النفط والغاز سواء أكانت نقصاً في العرض أو انخفاضاً في الأسعار، سيكون لها تأثير كبير في النتائج الاقتصادية لدولة قطر، لذا أكدت الحكومة القطرية في رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠ بضرورة الحاجة إلى تنويع الاقتصاد القطري، والحدّ تدريجياً من اعتمادها على صناعة النفط والغاز من خلال خلق أهداف اقتصادية جديدة للدولة (Al- Turki 2023).

٦- تحدّي ملف حقوق الإنسان في قطر في ضوء مواقف المنظمات الحقوقية الدولية ذات الصلة:

تؤكد دولة قطر بأنها تولي اهتماماً بالغاً بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتُعد هذه المسألة خياراً إستراتيجياً، يتجلى ذلك بإعلان وزارة الخارجية القطرية بإنضمام قطر لأكثر من (٣٢٨) منظمة ومؤسسة إقليمية ودولية في مختلف

الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية (حقوق الإنسان في دولة قطر ٢٠٢٤).

وفي السياق ذاته أن التقرير السنوي السابع عشر الخاص بأوضاع حقوق الإنسان في قطر لعام ٢٠٢١، والمنبثق عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، قد تضمن أهم تطورات حقوق الإنسان في دولة قطر، منها إصدار (قانون نظام انتخاب مجلس الشورى) بغية استكمال المتطلبات الدستورية لانتخاب أعضاء المجلس، إذ أعطى الحق في التصويت لانتخاب ثُلُثَي أعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم (٣٠) عضواً في مجلس يتألف من (٤٥) مقعداً على أن يتم تعيين بقية الأعضاء، وكذلك أشار التقرير بأن دولة قطر قد طبقت عقوبة الإعدام بحدّها الأدنى كي تقتصر على الجرائم الأشد خطورةً، وفقاً لسياستها التي انتهجتها منذ عام ١٩٩٥، فضلاً عن جهود دولة قطر في تطبيق الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة(التقرير الشهري السابع ٢٠٢١ ، ١٠).

أما بشأن الإجراءات المتخذة للحد من الآثار السلبية للعمالة الوافدة إلى قطر، فإن بلدان الخليج بما فيها دولة قطر تحاول إرساء قواعد قانونية لأجل تحقيق التوازن بين متطلبات العمالة الأجنبية الوافدة من جهة ومتطلبات العمالة الوطنية من جهة أخرى، مع الحرص على ديمومة العلاقات والمصالح التي تربطها بمختلف بلدان العالم، لذا عمدت قطر على إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان لتعزيز الحماية لتلك الحقوق وتحقيق الاستجابة للمعايير الدولية في هذا المجال (المشهداني ٢٠١٣ ، ١١).

وعلى الرغم من الاهتمام الذي توليه قطر في معالجة ملف حقوق الإنسان لديها من خلال إصدار التشريعات وتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الإجراءات الأخرى لضمان تحقيق المعايير الدولية المطلوبة في الملف آنف الذكر،

غير أن العديد من المنظمات الحقوقية الدولية كانت قد رصدت مؤشرات سلبية ضد تعامل قطر في ملف حقوق الإنسان تصل إلى حد الانتهاكات، وأبرز تلك الانتهاكات ما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، ومنها ما يتعلق بالعمالة الوافدة، فضلاً عن انتهاكات في قضايا أخرى، إذ تؤكد مؤسسة حقوق الإنسان في نيويورك بأن قطر لديها سجناء سياسيون اعتقلتهم الحكومة القطرية بسبب ممارستهم لحرية التعبير في انتقاد حكومة قطر، وبعض من هؤلاء صدرت بحقهم قرارات قضائية بالسجن مدى الحياة، كما هو حال المواطنَين القطريَين (هزاع بن علي أبو شريدة المري وشقيقه راشد) اللذَين حكمت عليهما محكمة جنايات قطرية في أيار عام ٢٠٢٢ بعقوبة السجن مدى الحياة بتهم عدّة مثل:

- قيامهما بتنظيم اجتماعات عامة دون حصولهما على تصريح حكومي، أو الطعن بتشريعات صادق عليها أمير البلاد، وهنالك مَن حظرت الحكومة القطرية سفرهم بنحوٍ تعسفي، كما حصل لمجموعة نشطاء من (الحملة الوطنية للمواطنين الممنوعين من السفر) وهي مجموعة تضم عدداً من المواطنين القطريين وقد شُكّلت حديثاً، إذ تعرّض بعض أعضاءها للإعتقال في تموز ٢٠٢٢، مع فرض الحكومة حظر السفر التعسّفي على مجموعة النشطاء آنفة الذكر، وقد رصدت منظمة هيومن رايتس، وكذلك مركز الخليج لحقوق الإنسان بأن مكتب أمن الدولة في دولة قطر يفرض حظر السفر دون مراعاة الإجراءات القانونية السليمة وبتحدٍّ واضح لأحكام القضاء (Keita 2022, 9–10).

أما بشأن الانتهاكات التي يتعرض لها العمال الأجانب في قطر، فقد رصدت منظمة العفو الدولية في وثيقة صادرة عنها في شباط عام ٢٠١٩، بعض تلك الانتهاكات، إذ ذكرت بأن الحكومة القطرية أجرت بعض الإصلاحات الإيجابية تتعلق بالعمالة الوافدة إلى قطر، التي تشكل (٩٠%) من القوة العاملة في دولة قطر، غير أن حال العمال الأجانب ما يزال عرضة للإستغلال والإيذاء، وظل نظام

الكفالة الذي يربط مصير العمال الأجانب بأرباب العمل سارياً، على الرغم من إصدار تشريعات قانونية جديدة في قطر لتنظيم شؤون العمالة الوافدة إليها، ومع ذلك ظل نظام الكفالة يشكل قيداً على قدرة العامل الأجنبي في تغيير عمله أو وظيفته ما لم يستحصل موافقة صاحب العمل (منظمة العفو الدولية 2019)

ولأجل تفادي المساوئ في نظام الكفالة، أعلنت قطر جملة إصلاحات لهذا النظام في عام ٢٠٢٠، غير أن الممارسة العملية لهذه الإصلاحات لم ترقَ إلى مستوى ما وعدت به الحكومة القطرية، لذا بدأت منظمات حقوق الإنسان في دق ناقوس الخطر بشأن احتمال إساءة معاملة العمال الأجانب ولا سيما بعد منح قطر حق استضافة بطولة كأس العالم لعام (٢٠٢٢) (Grothe 2022).

وتجدر الإشارة إلى أن صحيفة الغارديان البريطانية قد ذكرت في عام ٢٠٢١ بأن (٦٥٠٠) عامل مهاجر من جنوب آسيا لقوا حتفهم في قطر منذ أن فازت البلاد بكأس العالم عام ٢٠١٠، وكان معظم الضحايا يشاركون في أعمال خطيرة وقليلة الأجور، فضلا عن ذلك قالت منظمة العفو الدولية في تقرير صدر عنها عام ٢٠٢١ بأن السلطات القطرية لم تحقق في الآلاف من وفيات العمال المهاجرين خلال العقد الماضي، على الرغم من وجود ادلة تفيد بأن هنالك ترابط بين الوفيات المبكرة وظروف العمل غير الآمنة (Schlachter 2023)

بمعنى آخر سلطت بطولة كأس العالم لعام ٢٠٢٢ الضوء على الوفيات غير المبررة في قطر، غير أن السلطات القطرية قد فشلت في نشر أية بيانات مفصلة أو ذات معنى عن أسباب الوفيات وأعدادها، ولم تجرِ التحقيقات اللازمة للوقوف على الأسباب الفعلية لوفاة آلاف العمال المهاجرين في قطر، والتي يُعزى الكثير منها إلى أسباب طبيعية أو سكته قلبية وهي حالات غير مشمولة بالتعويضات المنصوص عليها في قانون العمل القطري لأنها غير ناشئة عن العمل (Hassan 2023.).

الخاتمة والاستنتاجات: –

برزت دولة قطر بوصفها فاعلاً مهماً ومؤثراً في كثيرٍ من الأحداث السياسية، إذ تمكنت من خلق مكانة لها على الساحتين الإقليمية والدولية، وهذا ناشئ من امتلاكها لأدوات قوة (سياسية وعسكرية واقتصادية وإعلامية وثقافية) فضلا عن توظيف تلك الأدوات في سياستها الخارجية، على الرغم من وجود جملة من التحديات الداخلية والخارجية، التي كانت بمثابة معوقات وكوابح تعيق مسار السياسة الخارجية القطرية نحو تحقيق أهدافها، غير أنها، في الوقت ذاته، دفعت صانع القرار في دولة قطر للتعامل مع تلك التحديات وفق سياسات واستراتيجيات للحد أو التخفيف من آثارها السلبية من أجل الحفاظ على مكانة قطر الإقليمية والدولية.

وقد توصلت الدراسة الى عددٍ من الإستنتاجات أبرزها:

١– وجود جملة من التحديات الداخلية والخارجية التي تعيق أدوات القوة القطرية وتؤثر في توظيفها.

٢– إن محدودية القدرات العسكرية لدولة قطر تشكّل تحدياً بارزاً أمام صانع القرار في السياسة الخارجية القطرية مما دفع دولة قطر للإعتماد على القوى الإقليمية والدولية لتوفير الحماية لها عبر إبرام صفقات التسلح وعقد شراكات أمنية وعسكرية، فضلاً عن إنخراطها في تطوير قدراتها العسكرية ورفع كفائتها وفق الأساليب الإحترافية، ودخولها في مجال الصناعة الدفاعية العسكرية.

٣– تشكّل علاقات دولة قطر مع حركات الإسلام السياسي تحدياً مستقبلياً أمام صانع القرار في السياسة القطرية بسبب التفسيرات المختلفة لطبية تلك العلاقات من كثير من الدول التي تنتقد سلوك السياسة القطرية فضلاً عن إتخاذ مواقف شديدة ضدها مما ينعكس سلباً على مكانة قطر الإقليمية والدولية.

٤- إن السياسة الخارجية القطرية إزاء تحدي (التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وايران) في محيط قطر الإقليمي، هي سياسة غير منحازة لإحدى القوتين على حساب الأخرى، على الرغم من تصنيف قطر على أنها حليف للولايات المتحدة من خارج الناتو عام ٢٠٢٢.

٥- إن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه صانع القرار في السياسة القطرية هي تحديات جوهرية يمكن أن تشكل نقاط ضعف محتملة تؤدي الى تراجع أدوات القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية في قطر ومن ثم تراجع توظيفها أو يكون من الصعوبة توظيفها في السياسة القطرية لأجل تحقيق الأهداف التي تسعى اليها دولة قطر سواء أكانت على المستوى الإقليمي والدولي، لذا يكون لزاماً على صانع القرار في السياسة الخارجية القطرية التعامل المناسب وبما يقتضيه السياق مع تلك التحديات لتفادي الآثار السلبية التي تتمخض عنها، وبما يدفع التراجع المحتمل في توظيف أدوات القوة في السياسة القطرية بمسارها المستقبلي، ولايمكن الوصول الى النتائج المتوخاة في درء تداعيات التحديات الداخلية والخارجية إلا من خلال اعتماد الرؤى الاستراتيجية المعمقة التي تستشرف المستقبل، كما هو الحال في رؤية قطر ٢٠٣٠ ومتابعة تطبيقها وتعديلها وفقاً لما يفرزه المحيط الخارجي لقطر من أحداث، فضلاً عن الإفادة من مراكز الدراسات المستقبلية للمساهمة في بناء إستراتيجيات إستشراف مستقبل قطر، بغية مواجهة تحدياتها ومعالجة مشكلاتها وإيجاد الحلول لأزماتها بما يضمن تعزيز أدوات القوة في سياستها الخارجية.

المصادر باللغة العربية :

١. أبو رمان، محمد وآخرون. ٢٠١٢. *آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب.. الإسلاميون وتحديات ((ما بعد الربيع العربي))*. عمان : مؤسسة فريدريش ايبرت.
٢. أبو عوض، يسري عطية. ٢٠٢١. القوة الناعمة وأثرها في تحقيق السياسة الخارجية ((قطر إنموذجاً)). رسالة ماجستير. جامعة الاقصى – غزة/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
٣. " إجمالي السكان المتواجدون في قطر". جهاز التخطيط والإحصاء لدولة قطر ". https://www.psa.gov.qa/ar/statistics1/statisticssite/pages/population.aspt.
٤. اسعيدي، إبراهيم. ٢٠٢٠. *تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد أزمة الحصار*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٥. التقرير الشهري السابع. ٢٠٢١. أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر. اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. الدوحة – قطر.
٦. التميمي، مها سعد عبد الكريم عباس. ٢٠٢٣. العلاقات السعودية- القطرية بعد عام ٢٠١١ وتداعياتها على البيئة الإقليمية. اطروحة دكتوراه. الجامعة المستنصرية. كلية العلوم السياسية .
٧. الحريري، جاسم يونس. ٢٠١٨. " التنافس الخليجي-الإيراني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي ". *مجلة العلوم السياسية*/ كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد. العدد (٥٤) .
٨. الحمادي، مريم وبني سلامة محمد. ٢٠٢١. " السياسة القطرية تجاه حل النزاع الحدودي مع المملكة العربية السعودية ١٩٩٢-١٩١٣م " . *مجلة دراسات/ العلوم الإنسانية والاجتماعية*. المجلد ٤٨. العدد ٢.
٩. الركابي، ستار جبار. ٢٠٢٣. " الدولة الصغيرة وأثر مساحتها على سلوكها السياسي- دولة قطر إنموذجا ". *مجلة مداد الآداب*. الجامعة العراقية/ كلية الآداب. العدد الخاص بمؤتمر قسم الجغرافيا.
١٠. الزيدي، مفيد. ٢٠٢٢. *قطر دراسات في التحولات الداخلية والعلاقات الخارجية*. بيروت : منتدى المعارف.
١١. السوداني، حيدر عبد الله محمد. ٢٠١٩. مستقبل منطقة الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. رسالة ماجستير. الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية.

١٢. الصمادي، فاطمة. ٢٠١٦." إيران والسعودية: حدود التنافس والصراع " . *مجلة رؤية تركية*. تركيا : مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. المجلد (٥). العدد (٢). تموز.
١٣. القصاب، ميرزا حسن. ٢٠٢١. *ما بعد النفط تحديات البقاء في دول الخليج العربية*. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
١٤. القصاب، ميرزا حسن. ٢٠٢١ . *ما بعد النفط تحديات البقاء في دول الخليج العربية*. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
١٥. الكواري، علي خليفة. ٢٠٢١. *النفط والتنمية والحاجة الى الإصلاح*. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
١٦. المخ، زهير. ٢٠١٩. *قطر دراسة في السياسة الخارجية*. بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
١٧. المرسومي، عماد مؤيد. ٢٠١٤. *الدور القطري فوضى برائحة الغاز*. بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
١٨. المشهداني، بان علي حسين. ٢٠١٣. " العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (التحديات والحلول) ". *مجلة الاقتصادي الخليجي*. مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة.
١٩. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. ٢٠٢١. *التنمية في دولة قطر في ظل رؤية ٢٠٣٠*. الاردن : دار آمنة للنشر والتوزيع.
٢٠. أمين، جنان، ٢٠١٢. مقابلة حول كتاب " الشعب يريد الإصلاح في قطر.. أيضاً " مع الدكتور علي خليفة الكواري. مكتب بيروت. الشرق الأوسط. https://www.dr-alkuwari.net/sites/alkak/files/interview-of-kuwari-by-jenan-amin-3.pdf.
٢١. بشير، هشام. ٢٠٢٢. " الأبعاد السياسية والأمنية والقانونية والاقتصادية لظاهرة التغيرات المناخية: دراسة حالة دول الخليج العربي " . *مجلة آفاق عربية وإقليمية*. الهيئة العامة للاستعلامات. مصر. العدد ١١ .
٢٢. بو صوفة، هشام. ٢٠١٨. التنافس السعودي-الإيراني وأثره على الأمن الإقليمي. اطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر٣ /كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
٢٣. جاسم، خيري عبد الرزاق. ٢٠ ٢٠. " مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الاستمرار والتغيير " . *مجلة دراسات سياسية واستراتيجية*. بيت الحكمة. بغداد. العدد (٤٠).
٢٤. جرغون، عرفات علي. ٢٠١٦. *قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء.... أعداء*. القاهرة : العربي للنشر والتوزيع.

٢٥. حقوق الإنسان في دولة قطر. ٢٠٢٤. موقع وزارة الخارجية في دولة قطر. https://mofa.gov.qa. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٧/١١.
٢٦. ديفيدسو، كريستوفر م. ٢٠١٤. *ما بعد الشيوخ الانهيار المقبل للممالك الخليجية*. بيروت : مركز أوال للدراسات والتوثيق.
٢٧. روبرتز، ديفيد ب.. ٢٠١٥. معهد دول الخليج العربية في واشنطن لبناء جسور التفاهم. ورقة بحثية.
٢٨. عبد الواحد، أدهم أكرم. ٢٠١٩. السياسات الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي (قطر نموذجا) ٢٠٠١- ٢٠١٨. جامعة الأزهر- غزة/ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. رسالة ماجستير .
٢٩. عبود، وسناء ستار نجم، ٢٠٢٢. السياسة الخارجية للدول الصغيرة- قطر إنموذجاً. رسالة ماجستير. جامعة تكريت. كلية العلوم السياسية.
٣٠. قبلان، مروان. ٢٠١٦. " الثورة والصراع على سورية. تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية ". *مجلة سياسات عربية*. العدد (١٨).
٣١. قبلان، مروان. ٢٠٢١. *سياسة قطر الخارجية الاستراتيجية في مواجهة الجغرافيا*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٣٢. محمد، مسعودي. ٢٠١٨. " استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة ". *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال*. مجلد (٢). عدد (٧).
٣٣. مرابط، زهير ٢٠٢١. " التنمية في قطر: رهان التحول من المحروقات الى الطاقة النظيفة ". مركز الجزيرة للدراسات. ورقة تحليلية. كانون الأول. https://studies.aljazeera.net.
٣٤. منظمة العفو الدولية. ٢٠١٩. " استعراض حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ". رقم الوثيقة MDE 22/9892/2019. شباط، ص ٢. Amnesty International https://www.amnesty.org .
٣٥. منصور. محمد. ٢٠٢١. " هل تتحول صفقات قطر العسكرية مستقبلا إلى نقطة ضعف ". موقع الإشراق. https://aleshraqtv.iq/wtar-detail.aspx?jimare=2685.

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Abu Rumman, Muhammad et al. 2012. Prospects for Political Islam in a Turbulent Region.. Islamists and the Challenges of ((Post-Arab Spring)). Amman: Friedrich Ebert Foundation.
2- Abu Awad, Yusri Attia. 2021. Soft Power and Its Impact on Achieving Foreign Policy ((Qatar as a Model)). Master's Thesis. Al-Aqsa University - Gaza / Faculty of Arts and Humanities.

3- "Total Population in Qatar". Planning and Statistics Authority of the State of Qatar. https://www.psa.gov.qa/ar/statistics1/statisticssite/pages/population.aspt.
4- Asaidi, Ibrahim. 2020. The development of Qatari defense policy after the blockade crisis. Arab Center for Research and Policy Studies.
5- The Seventh Monthly Report. 2021. Human rights conditions in the State of Qatar. National Human Rights Committee. Doha - Qatar.
6- Al-Tamimi, Maha Saad Abdul Karim Abbas. 2023. Saudi-Qatari relations after 2011 and their repercussions on the regional environment. PhD thesis. Al-Mustansiriya University. College of Political Science.
7- Al-Hariri, Jassim Younis. 2018. "The Gulf-Iranian competition in Iraq after the American withdrawal." Journal of Political Science / College of Political Science - University of Baghdad. Issue (54).
8- Al-Hamadi, Maryam and Bani Salama Muhammad. 2021. "Qatari policy towards resolving the border dispute with the Kingdom of Saudi Arabia Saudi Arabia 1913-1992 AD ". Studies Journal / Humanities and Social Sciences. Volume 48. Issue 2.
9- Al-Rikabi, Sattar Jabbar. 2023. "The small state and the impact of its area on its political behavior - the State of Qatar as a model". Madad Al-Adab Journal. Iraqi University / College of Arts. Special issue of the Geography Department Conference.
10- Al-Zaidi, Mufid. 2022. Qatar Studies in Internal Transformations and Foreign Relations. Beirut: Knowledge Forum.
11- Al-Sudani, Haider Abdullah Muhammad. 2019. The Future of the Arabian Gulf Region in Light of Regional and International Changes. Master's Thesis. Al-Mustansiriya University / College of Political Science.
12- Al-Samadi, Fatima. 2016. "Iran and Saudi Arabia: The Limits of Competition and Conflict". Turkish Vision Magazine. Turkey:

Center for Political, Economic and Social Studies. Volume (5). Issue (2). July.

13- Al-Qassab, Mirza Hassan. 2021. Post-Oil Challenges of Survival in the Arab Gulf States. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

14- Al-Qassab, Mirza Hassan. 2021. Post-Oil Challenges of Survival in the Arab Gulf States. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

15- Al-Kuwari, Ali Khalifa. 2021. Oil, Development and the Need for Reform. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

16- Al-Makh, Zuhair. 2019. Qatar: A Study in Foreign Policy. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.

17- Al-Marsoumi, Imad Mu'ayyad. 2014. The Qatari Role: Chaos with the Smell of Gas. Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.

18- Al-Mashhadani, Ban Ali Hussein. 2013. "Labor in the Gulf Cooperation Council Countries (Challenges and Solutions)". Gulf Economic Journal. Basra and Arabian Gulf Studies Center/ University of Basra.

19- Al-Hiti, Nawzad Abdul Rahman. 2021. Development in the State of Qatar in Light of Vision 2030. Jordan: Dar Amna for Publishing and Distribution.

20- Amin, Jenan, 2012. Interview about the book "The People Want Reform in Qatar... Also" with Dr. Ali Khalifa Al-Kuwari. Beirut Office. Middle East. https://www.dr-alkuwari.net/sites/alkak/files/interview-of-kuwari-by-jenan-amin-3.pdf.

21- Bashir, Hisham. 2022. "The Political, Security, Legal and Economic Dimensions of the Climate Change Phenomenon: A Case Study of the Gulf States". Arab and Regional Horizons Magazine. General Authority for Information. Egypt. Issue 11.

22- Bou Soufa, Hisham. 2018. Saudi-Iranian Rivalry and Its Impact on Regional Security. PhD Thesis. University of Algiers 3 / Faculty of Political Science and International Relations.

23- Jassim, Khairy Abdul Razzaq. 20 20. "The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf between Continuity and Change". Journal of Political and Strategic Studies. Bayt Al-Hikma. Baghdad. Issue (40).
24- Jarghon, Arafat Ali. 2016. Qatar and the Change in Foreign Policy Allies.... Enemies. Cairo: Al-Arabi for Publishing and Distribution.
25- Human Rights in the State of Qatar. 2024. Website of the Ministry of Foreign Affairs in the State of Qatar. https://mofa.gov.qa Date of visit: 11/7/2024.
26- Davidso, Christopher M. 2014. After the Sheikhs, the Coming Collapse of the Gulf Kingdom. Beirut: Awal Center for Studies and Documentation.
27- Roberts, David B.. 2015. The Arab Gulf States Institute in Washington to Build Bridges of Understanding. Research Paper.
28- Abdul Wahid, Adham Akram. 2019. US foreign policies towards the Arabian Gulf region (Qatar as a model) 2001-2018. Al-Azhar University - Gaza / Faculty of Economics and Administrative Sciences. Master's thesis.
29- Abboud, Sanaa Sattar Najm, 2022. Foreign policy of small states - Qatar as a model. Master's thesis. Tikrit University. Faculty of Political Science.
30- Qablan, Marwan. 2016. "The revolution and the conflict over Syria. Implications of failure to manage the game of regional balances". Arab Policies Magazine. Issue (18).
31- Qablan, Marwan. 2021. Qatar's strategic foreign policy in the face of geography. Arab Center for Research and Policy Studies.
32- Muhammad, Masoudi. 2018. "Economic diversification strategies at the international level: Pioneering experiences and models". Journal of Economics and Business Administration. Volume (2). Issue (7).
33- Marabet, Zuhair 2021. “Development in Qatar: The Bet on the Transition from Hydrocarbons to Clean Energy.” Al Jazeera Center

for Studies. Analytical Paper. December. https://studies.aljazeera.net.

34- Amnesty International. 2019. "Review of the Human Rights Situation in the Middle East and North Africa." Document No. MDE 22/9892/2019. February, p. 2. Amnesty International https://www.amnesty.org.

35- Mansour, Mohammed. 2021. "Will Qatar's Military Deals Become a Point of Weakness in the Future?" Al-Ishraq Website.

❖ Sources: -

1. Al- Khulaifi, Sultan. " Qatar's Relations with Hamas: Misconceptions and Reality. Middle East Centre ". 2023. February 3rd. https://blogs,lse.as.uk/mec/2023/02/03/qatars-relations-with-hamas-misconceptions-and-reality.
2. Al- Turki. Khawla Ahmed. 2023. "The Use of Circular Economy for the Natural Resource of Power: The State of Qatar as a Case Study (Qil and Gas)". Research Article Astrolabe. 4. Vol. 5. Hamad Bin Khalifa University HBKU. https://www.hbku.net
3. Dacrema. Eugino, 2013. "New emerging Balances in the post-Arab Spring: the Muslim Brotherhood and the Gulf monarchies. ISPI Analysis. No. 155. January. https://www.ispionline.it/sites/default/files/publicazioni/analysis-155-2013.
4. Grothe. Cathryn. 2022. "The Long Shadow of Qatar's Human Rights Abuses". Freedom House. December. https://freedomhouse.org/article/long-shadow,qatars-human-rights-abuses.
5. Hassan. Tirana. 2023. Qatar. Human Rights Watch. January 2023. https://www.hrw.org/world-report//country-chapters/qatar .
6. Ibrahim. and Frank Harrigan. 2012. "Qatar's economy: past. Present. and future". Q science connect journal. Qatar foundation. September.

7. Khatib. Lina. 2013. corruption in Qatar? The Regime and Anti-Corruption Indicators. European Research Centre for Anti-Corruption and State- Building. December.
8. Keita. Mohammed and others. 2022, "Qatar's Human Rights Record in the World's Spotlight". White Paper with Policy Recommendations. Human Rights Foundation. New York. November.
9. Meir. Alan and others. 2013. "Complexities of saving energy in Qatar". https://www.eceee.org/library/conference-proceedings/eceee-sumer-studies/2013/1-foundationsof-future-energy-policy/complexities-of-saving-energy-in-qatar.
10. " Qatar Voluntary National Review 2021 ". 2021. Report on the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development. Planning and Statistics Authority. https://anddp.unescwa.org .
11. Schlachter. Thomas. 2023. " Amnesty International says 'abuses persist' and too little has been done' to protect workers after Qatar World Cup ". CNN. November. https://edition.cnn.com/2023/indet.html
12. " Summit YUCe. Qatar: An EMERGING PLAYER IN THE REGIONAL ORDER OF THE Middle East SCIENCE 2010 ". 2021. SAKARYA UNIVERSITY/ Middle East Institute. PhD DISSERTATION.
13. Zaccara. Luciano and Wafaa Sultana Mohiddin. 2021. " Qatar and Iran: Regional Roles. Risks and Opportunities. In book: Irans Interregional Dynamics in the newer East ". January. https://www.researchgate.net/publication/354852036.